



► ورقة عمل

► عن تجربة الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية

► في مجال الرقابة علي أهداف التنمية المستدامة

► التحديات و كيفية مواجهتها

► مقدمة إلى ورشة العمل الإقليمية الخامسة حول الإستعراضات الوطنية الطوعية في

المنطقة العربية عبر الإنترنت، 20-21 تشرين الأول/أكتوبر 2021

ورشة العمل الإقليمية الخامسة حول
الاستعراضات الوطنية الطوعية في المنطقة العربية
عبر الإنترنت، 20-21 أكتوبر 2021

- ▶ قدمت جمهورية مصر العربية ثلاث استعراضات وطنية طوعية آخرها في عام 2021، وقد شهدت السنوات من 2019 تغييرات جذرية على المستويين العالمي والمحلي تمثلت في تفشي وباء COVID-19 الذي ذكرنا الوباء بأن العالم مترابط تجمعته قواسم مشتركة أكثر من الاختلافات. وأن التغلب على هذه الأزمة كان نتيجة التعاون بين جميع البلدان والمجتمع الدولي وأن التنمية المستدامة ينبغي أن تكون الهدف النهائي .
- ▶ وعلى الرغم من التحديات التي يفرضها الوباء، ظهرت أيضا الفرص التي يمكن الاستفادة منها مثل: التركيز أكثر على رأس المال البشري (الصحة والتعليم)، وتنفيذ إصلاح قطاعي جريء، وزيادة القدرة التنافسية على الصعيد العالمي، وتحسين التكامل مع سلاسل الإمداد العالمية.
- ▶ تم عقد سلسلة حلقات عمل مع أصحاب المصلحة في التنمية، بما في ذلك الكيانات الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني وشركاء التنمية الدولية، لتعكس الجهود الهائلة التي بذلتها جميع الأطراف من أجل التنفيذ الفعال لجدول أجندة 2030.
- ▶ لا يزال العالم بأسره يواجه تحديات هائلة في تنفيذ أجندة 2030؛ ومصر ليست استثناء. لقد حدد التقرير الوطني الطوعي عام 2018 أربعة تحديات لتحقيق أجندة 2030 وهي البيانات والتمويل والحوكمة والنمو السكاني. وقد عملت مصر جاهدة من أجل التعامل بفعالية مع هذه التحديات.

جهود مصر في التعامل مع التحديات التي تم تحديدها في بيانات التقرير الوطني الطوعي عام 2018

1. البيانات هناك تحديات من حيث

- ▶ جمع البيانات، وتصنيف البيانات
- ▶ الحاجة إلى التدريب لتطوير الموارد البشرية الإحصائية المهنية
- ▶ وجود البيانات الدقيقة وفي الوقت المناسب لدعم القرارات والسياسات القائمة على الأدلة
- ▶ أهمية شفافية البيانات ونشرها لتعزيز الحكم الرشيد.

▶ وقد عملت الحكومة المصرية علي ايجاد الحلول لتحديات البيانات تتمثل في :

- ▶ 1. عمل دراسات استقصائية جديدة وتحديث وزيادة الدراسات الاستقصائية القائمة، فضلا عن التوسع في استخدام التكنولوجيا المعلوماتية الحديثة.
- ▶ 2. إطلاق الاستراتيجية الوطنية الأولى للإحصاء في مصر بمعرفة الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء "، في 2020

▶ وقد كشف تقرير الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء الثاني عن أهداف التنمية المستدامة أن 47.5% من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة في 2019 متاحة، مقارنة بنسبة 43% في عام 2018.

2- التمويل

هناك تحديات من حيث

- ▶ الفجوة الاستثمارية في البلدان النامية تبلغ حوالي 2.5 تريليون دولار , وإن مستويات الاستثمار الحالية بعيدة عن النطاق المطلوب
- ▶ الدين الحكومي والعجز في الميزانية.
- ▶ محدودية الاعتمادات المالية والذي تعاني مصر منه مثل جميع البلدان النامية
- ▶ أكثر من 50% من العاملين في مصر يعملون في القطاع غير الرسمي.
- ▶ وقد عملت الحكومة المصرية علي إيجاد الحلول لتحديات تمويل التنمية تتمثل في :
▶ " الشراكة الفعالة بين القطاع الخاص والعام " .
- ▶ العمل بنظام الدفع الحكومي الإلكتروني ونظام المشتريات والتعاقدات الحكومية الإلكترونية
- ▶ أنشأت الحكومة المصرية الصندوق السيادي المصري في عام 2018 لتحقيق أقصى قدر من قيمة الأصول الحكومية غير المستغلة
- ▶ فرض ضريبة كاملة على القيمة المضافة في عام 2017 لزيادة الإيرادات الحقيقية للحكومة
- ▶ قيام مصلحة الضرائب العامة بوضع سياسات لزيادة حصة القطاع الرسمي لزيادة الإيرادات العامة.
- ▶ شهد عام 2020 إصدار أول سند أخضر في مصر ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
- ▶ تم تقديم قانونا جديدا في عام 2021 لمنح حوافز مالية وغير مالية للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم لاختيار العمل في القطاع الرسمي للمؤسسات الجديدة وتسهيل تحول القطاع غير الرسمي إلى القطاع الرسمي.
- ▶ • إعداد أول تقرير وطني من نوعه عن تمويل التنمية بقيادة الدكتور محمود محيي الدين، المدير التنفيذي لصندوق النقد الدولي والمبعوث الخاص للأمم المتحدة المعني بتمويل أجندة خطة 2030
- ▶ • مشروع مع صندوق الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لوضع إطار تمويل وطني متكامل لتقدير تكاليف تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على المستوى الوطني

3- الحوكمة

وتعني الإدارة الجيدة لجميع المؤسسات فى الدولة من خلال سياسات وآليات وممارسات تقوم على الشفافية والمشاركة والمساءلة وسيادة القانون و مكافحة الفساد، والسعى لتحقيق العدالة وعدم التمييز بين المواطنين، والاستجابة لاحتياجاتهم، وتحرى الكفاءة للوصول بالسياسات والخدمات لاعلى مستوى من الفعالية والجودة .

- ▶ اعتمدت مصر العديد من التدابير نحو الحكم الرشيد " الهدف 16 " .
- ▶ انشاء المراكز التكنولوجية التي توفر خدمة سريعة من الخدمات الحكومية.
- ▶ أنشأت مصر من خلال وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية نظامين إلكترونيين للمتابعة والتقييم .
- ▶ الأول هو نظام الكتروني متكامل للتخطيط والرصد. لمتابعة جميع المشاريع العامة، عن طريق وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.
- ▶ الثاني رصد أداء كل كيان حكومي استنادا إلى مؤشرات الأداء الخاصة بكل كيان، والتي تدخل كل ثلاثة أشهر.
- ▶ وقد عززت تكنولوجيا المعلومات والتحول الرقمي الحكم الرشيد من استهداف الإعانات والحماية الاجتماعية إلى استهلاك المرافق والسلامة على الطرق.

4 - زيادة النمو السكاني

- ▶ تتوقع نظرية النمو أن تنخفض إمكانات النمو ورفاهية الدولة مع النمو السكاني وإن أحد المحددات الرئيسية للانتقال إلى الفقر هو حجم الأسرة.
- ▶ ويخصص كل عام المزيد من التمويل العام لتوفير الخدمات الأساسية للسكان المتزايدة مما ادي الي تقليل اهتمام الإدارات المتعاقبة في مصر بجودة الخدمات العامة؛ وبالتالي أثر سلبا على نوعية رأس المال البشري مع مرور الوقت.
- ▶ وقد نفذت برامج لتحديد معدلات الخصوبة والولادة في مصر في أواخر الثمانينات والتسعينات، ونجحت في خفض معدل النمو السكاني الا ان النمو السكاني تزايد بعد ثورة عام 2011.
- ▶ أطلقت الحكومة عام 2021 "الخطة الوطنية لتنمية الأسرة المصرية" لتنظيم معدل النمو السكاني وكذلك تعزيز جودة رأس المال البشري.
- ▶ التمكين الاقتصادي للمرأة لزيادة مشاركة المرأة في القوى العاملة وتعطي التشريعات الجديدة حوافز إيجابية لصغر حجم الأسرة وحوافز سلبية للكبيرة. وبالإضافة إلى تسهيل تكنولوجيا المعلومات والتحول الرقمي خدمات تنظيم الأسرة.

بالإضافة الي ما سبق هناك تحديات إضافية أثرت علي اداء تحقيق اهداف التنمية المستدامة وهي الفجوة الرقمية, مشاركة المرأة في قوة العمل, التحديات البيئية متعددة الأوجه

5- الفجوة الرقمية

- ▶ ظهرت الفجوة الرقمية والتي تؤدي الي أشكالاً أخرى من عدم المساواة مثل :-
- ▶ هناك فجوة رقمية كبيرة في معدل انتشار الإنترنت بين مصر والبلدان المتقدمة.
- ▶ فجوة رقمية في المناطق الحضرية والريفية.
- ▶ فجوة اجتماعية واقتصادية في استخدام المدفوعات الرقمية.
- ▶ هذه الاختلافات داخل المجموعات يمكن أن تخلق اختلافات في الفرص، مما يؤدي إلى تعميق عدم المساواة.
- ▶ وفي حالة اتساع الفجوة الرقمية ينبغي تصميم وتنفيذ سياسات لتصحيح هذا الاتجاه والتعجيل بالتقارب.

6- التحديات البيئية متعددة الأوجه

▶ تواجه مصر ضغوطا هائلة على الموارد الطبيعية نتيجة عوامل متعددة من بينها النمو السكاني وتغير المناخ و تدهور الأراضي والوضع الإقليمي والجيوسياسي تتطلب اتباع نهج جديدة لمواجهة هذه التحديات.

تغير المناخ إن الآثار المدمرة لتغير المناخ، الناجمة عن ارتفاع درجات الحرارة، وارتفاع مستويات سطح البحر، والتغيرات المفاجئة في هطول الأمطار، تشكل مخاطر كبيرة على الصحة العامة، والبنية الأساسية، والزراعة، والأمن الغذائي، مما قد يؤدي إلى عكس مسار مكاسب التنمية

تدهور الأراضي - يشكل التصحر وتدهور الأراضي والجفاف، وسوء إدارة التربة والمياه، والرعي الجائر، والزحف الحضري السريع تحديا رئيسيا، يتسم بتخفيض وفقدان القدرة الإنتاجية البيولوجية والاقتصادية للأراضي. و تتأثر مصر تأثرا خطيرا

▶ تعاني مصر من **ندرة المياه** كمشكلة طويلة الأمد، حيث يزداد الطلب على المياه مع النمو السكاني والتنمية الاقتصادية مما يشكل تهديدا للنمو الاقتصادي. ويؤدي استخدام أساليب الري غير الفعالة إلى فقدان المياه بسبب التبخر والإفراط في الري، وإلى تلف التربة.

▶ في ضوء العرض السابق للتحديات التي تواجه الحكومة المصرية و التي اثرت على تحقيق أهداف التنمية المستدامة و الأسباب المرتبطة بتلك التحديات و ما تم اتخاذه من اجراءات لمواجهة تلك التحديات أدى ذلك إلى الحاجة الي تحديث رؤية مصر 2030 نحو مجابهة تلك التحديات بطريقة علمية .

1- تحديث رؤية مصر 2030

▶ أطلقت مصر استراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر 2030، إيماناً منها بأن التنمية المستدامة هي ضمان النمو والتنمية والازدهار للأجيال القادمة. ويتماشى مع أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة ،

▶ وأعقب إطلاق الاستراتيجية إنشاء "اللجنة الوطنية لرصد تنفيذ أهداف التنمية المستدامة" التي تقع ضمن اختصاص مكتب رئيس الوزراء وتتألف من ممثلين عن 17 وزارة وسلطة حكومية.

▶ قام عدد من الوزارات والكيانات بوضع استراتيجياتها الخاصة على المدى المتوسط والطويل مثل:

- ▶ • المشروع القومي لتنمية الأسرة (2021-2023)
- ▶ • الاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي .
- ▶ • الاستراتيجية الوطنية للشركات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر وريادة الأعمال
- ▶ • استراتيجية التنمية المستدامة للسياحة.

1- تحديث رؤية مصر 2030

▶ تم تحديث الاستراتيجية من خلال نهج تشاركي مع مشاورات مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين (القطاع العام، البرلمان، القطاع الخاص، المجتمع المدني، المنظمات الدولية، الشباب، النساء، وسائل الإعلام، إلخ).

▶ إن النسخة المحدثة من رؤية مصر 2030 تتكشف في أربعة مبادئ توجيهية هي :- المواطن هو صميم مركز التنمية - ضمان الإنصاف وسهولة الوصول للجميع - نهج المرونة والتكيف، إطار عقلية الاستدامة.

▶ أهداف الاستراتيجية الوطنية :-

- ▶ تحسين نوعية حياة المصريين
- ▶ رفع مستويات المعيشة
- ▶ تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة
- ▶ الوصول إلى اقتصاد المعرفة التنافسية والمتنوعة في إطار نظام بيئي متكامل ومستدام
- ▶ بنية تحتية متطورة وتنمية الحوكمة والشراكات.

2- توطين أهداف التنمية

▶ أولت مصر اهتماما كبيرا لتوطين أهداف التنمية المستدامة على مستوى المحافظات لمعالجة التفاوتات الجغرافية، كونها واحدة من الأشكال العديدة لعدم المساواة التي ينبغي الحد منها مع ضمان "النمو الشامل للجميع" و"عدم ترك أي احد وراء الركب".

▶ وتم الاعتماد على التوطين بوصفه دعامة للجهود الإنمائية، وهو ما يتضح من خلال ما يلي:

أ- مؤشر التنافسية على مستوى المحافظات:

▶ منذ عام 2011 تدهورت مرتبة مصر في مؤشر التنافسية. ومع تقدم الاستقرار السياسي وتنفيذ برنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية في عام 2016 ، أظهرت ترتيب مصر تحسنا جيدا.

▶ ويهدف بناء مؤشر تنافسي على مستوى المحافظات لمصر الي تحسين ترتيب مصر في مؤشر التنافسية من خلال:

- رصد تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على مستوى المحافظات.
- تحديد ومعالجة الفجوات التنموية بين مختلف المحافظات.
- تحفيز المحافظات على تحسين أدائها التنافسي .

2-توطين أهداف التنمية

ب- تقارير توطين أهداف التنمية المستدامة على مستوى المحافظات:

- ▶ أطلقت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، بالشراكة مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، 27 تقريراً لتوطين أهداف التنمية المستدامة في مختلف المحافظات.
- ▶ أهداف هذه التقارير هي:
 - ▶ 1. متابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على مستوى المحافظات
 - ▶ 2. تسليط الضوء على أهداف التنمية المستدامة
 - ▶ 3. مقارنة وترتيب أداء كل محافظة نحو تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.
- ▶ أظهرت هذه التقارير وجود تحديات رئيسية، مثل توافر البيانات وجودتها، الوعي بالتنمية المستدامة وأهدافها على المستوى المحلي.
- ▶ ولمعالجة هذه التحديات، توجه الحكومة المصرية جهودها نحو التوعية في مختلف المحافظات من خلال إنشاء فرق مسؤولة عن رصد وتقييم أهداف التنمية المستدامة في مختلف الوزارات والمحافظات. و تصميم برامج تدريبية لتطوير القدرات على المستوى المحلي، فيما يتعلق بجمع البيانات ومعالجتها.

2-توطين أهداف التنمية

ج- صيغة تخصيص الاستثمار على مستوى المحافظات:

- ▶ اعتماد صيغة تخصيص الأموال بطريقة عادلة وموضوعية باتباع مجموعة من المعايير المعلن عنها مسبقا هو جزء من جهود الحكومة لتحسين كفاءة إدارة الاستثمارات العامة، وتعزيز المساواة والعدالة بين المحافظات.
- ▶ تمكن هذه الصيغة المحافظات من التنبؤ بحصتها من الاستثمار كل عام، وبالتالي التخطيط الاستراتيجي لمشاريعها.
- ▶ وتستند هذه الصيغة إلى عوامل تعكس حالة التنمية في كل محافظة وهي :
 - ▶ (1) متوسط الاستثمار المخصص للمحافظة خلال السنوات الثلاث الماضية،
 - ▶ (2) عدد السكان في كل محافظة على نحو قريب من حصة المحافظة من إجمالي عدد السكان؛
 - ▶ (3) عارض الفقر في المحافظة، ويرجحه نصيب الفقراء في المحافظة كنسبة من إجمالي الفقراء في مصر،
 - ▶ (4) تحديد ما إذا كانت المحافظة حدودية أم لا.
- ▶ ونتيجة لتنفيذ الصيغة، أظهر تخصيص الاستثمار المحلي للفرد الواحد بين المحافظات اتجاها للتقارب يشير إلى توزيع أكثر إنصافا للاستثمار، وفي خطة الاستثمار للفترة 2021/2022، تم توسيع الصيغة لتحديد الأموال المخصصة للمناطق المحيطة.

د- مبادرة «حياة كريمة»

- ▶ مبادرة "حياة كريمة" تأتي تنفيذًا للالتزام السياسي تجاه المبدأ التوجيهي لأجندة 2030 الذي هو "عدم ترك أحد خلف الركب" والتنمية المحلية. وتهدف إلى تحسين نوعية الحياة في أفقر القرى، خاصة في صعيد مصر، والمناطق الريفية المهمشة.
- ▶ تهدف إلى سد الثغرات الإنمائية في المحافظات، وتعزيز تخطيطها الاستراتيجي الطويل الأجل.
- ▶ تم تنفيذ المبادرة على مراحل متعددة بتكلفة إجمالية قدرها 32 مليار دولار أمريكي.
- ▶ وتستهدف إلى تحسين نوعية الحياة في حوالي 5000 قرية من أفقر القرى في مصر (تمثل حوالي 50% من السكان) في غضون ثلاث سنوات،
- ▶ من خلال تجديد البنية التحتية، وتحسين الوصول للخدمات الأساسية، وتعزيز خدمات التعليم والرعاية الصحية، وتوفير فرص عمل لائقة، وتمكين المرأة.
- ▶ وهذه المبادرة هي تأكيد على استعداد الدولة لاعتماد النهج التشاركي حيث يشارك المواطنون في مرحلة تحديد الاحتياجات. وفي الوقت نفسه، تشارك جميع المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني بشكل كبير في تنفيذ ورصد أنشطة المبادرة لتوحيد جهودها وضمان التكامل.

3- السياسة القائمة على الأدلة

- ▶ يعتمد مدى ملاءمة السياسات الحكومية على قدرتها على التصدي بفعالية للتحديات والمشاكل المطروحة كما ان فرصة السياسات لتكون فعالة أفضل عندما تستند إلى أدلة وتحليل كمي قوي.
- ▶ وكان هناك مؤخرا تركيز واضح على استخدام البحوث القائمة على الأدلة لتوجيه عملية صنع السياسات.
- ▶ توفير بيانات دقيقة وفي الوقت المناسب يسهل الوصول إليها.
- ▶ إطلاق أول نظام إلكتروني لاستخراج البيانات للحسابات القومية في مصر نظرا لأهمية بيانات الحساب القومي بمكوناتها والحاجة إلى سلسلة زمنية طويلة لمتغيرات الحساب القومي
- ▶ نظرا لتداعيات وباء COVID-19 علي مصر والعالم، كان من الضروري تقييم وفهم الوضع وتحديد تأثيره على القطاعات الاقتصادية، ومختلف فئات الدخل، والقطاع الخارجي، والقطاع الحكومي. وقد عملت الحكومة المصرية مع العديد من شركاء التنمية ومراكز الفكر لتقييم الوضع وبناء سيناريوهات محتملة على أساس طول الجائحة ودرجة تدخل الدولة.
- ▶ وكانت هذه الأنواع من التدريبات مفيدة للغاية ليس فقط لقياس تأثير الأزمة ولكن أيضا لتصميم سياسات كافية لحماية الشعب المصري من انتشار الفيروس، والتخفيف من آثاره السلبية المختلفة، وتعزيز قدرة الاقتصاد على الصمود في مواجهة الأزمات.
- ▶ أدى التعاون مع مؤسسات البحث والمنظمات الدولية ومراكز الفكر إلى زيادة مصداقية الحكومة وسياساتها.
- ▶ إن الحكومة المصرية مصممة على زيادة نطاق السياسة القائمة على الأدلة ليكون الأساس لاتخاذ القرار وصياغة السياسات في مصر. ويتطلب ذلك اجتذاب خبراء في جميع الكيانات الحكومية القادرة على إجراء دراسات تحليلية باستخدام أحدث التقنيات والنماذج الكمية. وستكون المساعدة التقنية سواء من وكالات الأمم المتحدة أو غيرها من الشركاء في التنمية حافزا هاما لتحقيق هذا الهدف للنهوض برؤية مصر وأهدافها الاستراتيجية.

التطلع نحو المستقبل

- ▶ قبل ظهور الوباء كانت جميع البلدان تواجه صعوبات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ومع استمرار الوباء، تتفاقم الصعوبات . وتراجعت مؤشرات أهداف التنمية المستدامة. واصبح تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة من مهمة صعبة إلى مهمة مستحيلة.
- ▶ تعمل مصر على تحقيق أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر لجدول أعمال 2030. في أقرب وقت ممكن حتى لو كان هدف أو أكثر سيتم تحقيقه بعد عام 2030.
- ▶ هناك بعض العوامل المحفزة للاسراع من لتحقيق الأهداف:-
 - ▶ - انتشار تكنولوجيا المعلومات والتحول الرقمي وتطبيقاته والتقليل من البيروقراطية الحكومية.
 - ▶ - الحد من حوادث الفساد والشفافية والمساءلة والحكم الرشيد يرتبط عموما بانتشار تكنولوجيا المعلومات.
 - ▶ - تيسير التقنيات التربوية الأكثر فعالية تحسين جودة الخدمات التعليمية واستخدام تكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها العديدة.
 - ▶ -عمل مبادرات الحماية الاجتماعية التي تستهدف جيوب الفقر تصاغ بمساعدة تكنولوجيا المعلومات والتحول الرقمي .
 - ▶ -التأكيد على أهمية الشراكات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في مصر.
 - ▶ - أن تحقيق أهداف التنمية المستدامة ليس مهمة الحكومة وحدها. والواقع أن جميع أصحاب المصلحة لديهم أدوار يتعين عليهم القيام بها. ومن الضروري أن يعملوا معا من أجل إيجاد أوجه تآزر وأن يتجنبوا بأي ثمن ازدواجية الجهود. ولكن ينبغي زيادة تبسيط هذه الجهود وتعزيز الكفاءة بناء على النهج التشاركي، مصر ستواصل العمل مع القطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني والمجتمع الدولي
- ▶ وأخيرا، ينبغي أن نذكر أنفسنا باستمرار بأن شعبنا هو الذي سيتحمل العبء الثقيل لأي إخفاقات في الوصول إلى التنمية الشاملة والمستدامة عبر جميع المحاور، وهو ما يعني بالضرورة أن خيارنا الوحيد هو النجاح

▶ تجربة الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية في مجال تطبيق أهداف التنمية المستدامة

▶ تقوم جمهورية مصر العربية بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة وفقاً لما ورد برؤية مصر 2030 وفي إطار أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة وذلك فيما يتعلق بمحاورها الثلاثة وهم؛ المحور الإقتصادي والمحور الإجتماعي والمحور البيئي، حيث تقوم بمراجعة تنفيذ تلك الأهداف ورقابتها من خلال مؤسساتها المختلفة المنوط بها القيام بذلك، ومن الجهات التي تقوم بالرقابة على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة الجهاز المركزي للمحاسبات، حيث يقوم بأعمال الرقابة والمراجعة المالية والرقابة على الأداء ورقابة الإلتزام.

▶ وقد اتجهت جمهورية مصر العربية وهي في سبيل تنفيذها لتلك الأهداف الى تطبيق أساليب أحدث في إعدادها لموازنتها وهو أسلوب موازنة البرامج والآداء الذي يأخذ في الإعتبار الكفاءة والفاعلية الى جانب المساءلة المالية وذلك في ظل محدودية الموارد وتزايد الإستخدامات والمصروفات، وفي هذا الإطار يتم وضع مجموعه من المؤشرات التي تستخدم في القياس، للوقوف على مدى التقدم المحرز في سبيل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة والذي يمكنها من إعداد تقريرها الطوعي الذي يقدم للأمم المتحدة بصفة دورية.

▶ فضلاً عن قيام الجهاز بالرقابة على مدى تحقيق البرامج لأهدافها ومستويات الإنجاز المحققة ومدى الإلتزام باللوائح والقوانين في هذا الشأن وتقييم كل ذلك، وتقييم التحديات التي تواجه التنفيذ ودراسة الفرص واقتراح الحلول المناسبة والتوصيات وذلك بهدف وضع الأمور علي المسار الصحيح نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة ومواكبة الركب ولجني ثمار التنمية والوصول بمصر لمصاف الدول المتقدمة.

شكراً لحضراتكم لحسن الأستماع ▶